اقتباس: كرموش. محمد. ش.، وسليمان. وافي. س. (٢٠٢٣). النمو في الناتج المحلي الإجمالي التركي ومدى تأثره بالمتغيرات المالية للمدة (١٩٦٠-٢٠٢١) . مجلة دراسات إقليمية. ١٧ (٥٧). ٣٣٩-٣٧١:
https://doi.org/10.33899/regs.2023.179744

النمو في الناتج المحلي الإجمالي التركي ومدى تأثره بالمتغيرات المالية للمدة (١٩٦٠ - ٢٠٢١)

م.م. محمد شعيب كرموش
م.م. وافي سلام سليمان

وزارة التربية العراقية

alhamdanym046@gmail.com
wafiyousr@gmail.com

الاستلام: ٢٠٢٣/٥/١٣ القبول: ٢٠٢٣/٦/١٥ النشر: ٢٠٢٣/٧/١

مستخلص البحث

يهدف البحث الى قياس وتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المالية المتمثلة في كل من الضرائب، المساعدات الإنمائية، التضخم، الانفاق العسكري في تركيا للمدة ١٩٦٠-٢٠٢١، باستخدام المنهج الوصفي لتحليل المتغيرات نظريا وعلاقتها مع الناتج المحلي الاجمالي وفق طروحات النظرية الاقتصادية ، فضلا عن المنهج العملي التطبيقي التي اعتمدت فيه الدراسة على نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع بعد اجراء اختبار الاستقرارية وفق اختبار ديكي فولار والتأكد من استقرار المتغيرات في المستوى والفرق الأول. وتكمن أهمية البحث في ان قياس تأثير المتغيرات المالية على النمو في الناتج المحلي الاجمالي في تركيا خلال المدة أعلاه يمكن أن يوفر رؤى قيمة حول كيفية تأثير السياسات والأحداث الاقتصادية المختلفة على الأداء الاقتصادي للبلاد. تكون البحث من محورين الاول نظري والثاني تطبيقي. وخرج بمجموعة من النتائج لعل أهمها وجود تأثير إيجابي لكل من الانفاق العسكري والضرائب في تحفيز النمو بالناتج المحلي الإجمالي وعلاقة سلبية بين كل من المساعدات الإنمائية والتضخم والنمو، كما ان النموذج يحتاج الى ما يقارب حوالي سنة واحدة للوصول الى التوزان بعد تصحيح الخطأ من المدى الطويل للقصير.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد التركي؛ المساعدات الإنمائية؛ التضخم؛ الانفاق العسكري؛ الضرائب.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: Karmoosh. Mohammad. S., & Sulaiman. Wafi. S. (2023). Growth in the Turkish GDP and The Extent to which it is Affected by Financial Changes for The Period 1960 – 2021. *Regional Studies Journal*, 17 (57). 339-371. https://doi.org/10.33899/regs.2023.179744

Growth in the Turkish GDP and the Extent to which it is Affected by Financial Changes during (1960 - 2021)

Assist. Lect. Mohammad Sh. Karmoosh
alhamdanym046@gmail.com
Assist. Lect. Wafi. S. Sulaiman
wafiyousr@gmail.com
Iraqi Education Ministry

Received: 13/5/2023 **Accepted: 15/6/2023** **Published: 1/7/2023**

Abstract

The research aims to measure and analyze the relationship between GDP and financial variables represented in taxes, development aid, inflation, and military spending in Turkey (1960-2021), using the descriptive approach to analyze the variables theoretically and their relationship with GDP according to the proposals of economic theory, as well as the applied practical approach in which the study relied on the self-regression distribution model with distributed slowness after conducting the stability test according to the Dickey-Fuller test and ensuring the stability of the variables in the first level and difference. The importance of the research lies in the fact that measuring the impact of financial variables on the growth in GDP in Turkey during the above period can provide valuable insights into how various economic policies and events affect the country's economic performance. The research consisted of two sections; the first is a theoretical and the second is an applied one. It came up with a set of results, the most important of which is a positive impact of both military spending and taxes in stimulating GDP growth and a negative relationship between development aid, inflation, and growth. In addition, the model takes about one year to reach equilibrium after correcting the error from the long to the short term.

Keywords: Turkish economy; Development aid; Inflation; Military spending; Taxes.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

شهدت تركيا نموا اقتصاديا كبيرا وتحولا منذ ستينيات القرن العشرين، ففي ستينيات القرن العشرين ، كان الاقتصاد التركي يعتمد إلى حد كبير على الزراعة اما القطاع الصناعي محدود اما خلال فترة السبعينات شهدت البلاد نموا اقتصاديا سريعا تغذيها سياسات التصنيع التي تقودها الحكومة وزيادة في الإنتاج الموجه للتصدير ومع ذلك ، تميزت هذه الفترة بارتفاع التضخم وعدم الاستقرار السياسي وتراكم الديون، وخلال فترة الثمانينات نفذت تركيا سياسات نيو ليبرالية وفتحت اقتصادها للتجارة الدولية والاستثمار ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الاقتصاد ولكن كل ذلك كان مصاحب لمستويات عالية من التضخم وعجز كبير في الحساب الجاري، وفي فترة تسعينيات القرن العشرين ، خضعت تركيا لفترة من التحرير الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية التي هدفت إلى تحقيق الاستقرار في اقتصادها والحد من التضخم، وساعدت هذه الإصلاحات، التي شملت تعويم سعر الصرف وتشديد السياسة النقدية، على استقرار الاقتصاد والحد من التضخم، ومن الجدير بالذكر ان تركيا بعد عام ٢٠٠١ شهدت نمو اقتصادي مستدام، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بمعدل سنوي متوسط قدره ٥.٦٪. وكان هذا النمو مدفوعا بالطلب المحلي القوي والاستثمار الأجنبي والصادرات. ومع ذلك، شهدت البلاد أيضا أزمة مالية كبيرة في عام ٢٠٠١، مما أدى إلى إعادة هيكلة كبيرة للقطاع المصرفي، وبعد عام ٢٠١٨ انخفاض قيمة الليرة التركية بشكل حاد وارتفاع التضخم بسبب ازمة العملة التي شهدتها البلاد.

يعد قياس تأثير المتغيرات المالية على النمو في الناتج المحلي الاجمالي أمرا بالغ الأهمية لفهم ديناميكيات الاقتصاد، وهو مهم بشكل خاص في حالة تركيا، لأنها شهدت تغيرات اقتصادية كبيرة على مدى العقود الستة الماضية، مع فترات من معدلات النمو المرتفعة وفترات من عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات بالتناوب.

اهداف البحث

- محاولة فهم بيئة نمو الناتج المحلي الإجمالي وواقعه في تركيا
- محاولة فهم أثر المتغيرات المالية على الناتج المحلي الإجمالي في تركيا
- محاولة فهم اذ ما كانت هناك علاقة توازنيه بين متغيرات الدراسة والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل

أهمية البحث

شهدت الفترة من ١٩٦٠-٢٠٢١ العديد من التطورات الاقتصادية الهامة في تركيا، مثل تحرير الاقتصاد في ثمانينيات القرن العشرين، واعتماد استهداف التضخم في أواخر القرن العشرين، والركود الأخير الناجم عن الوباء. لذلك، فإن قياس تأثير المتغيرات المالية على النمو في الناتج المحلي الاجمالي في تركيا يمكن أن يوفر رؤى قيمة حول كيفية تأثير السياسات والأحداث الاقتصادية المختلفة على الأداء الاقتصادي للبلاد.

مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث من خلال الاعتقاد بوجود العلاقة الغير منضبطة في المدى البعيد بين التضخم، الانفاق العسكري، المساعدات الإنمائية والضرائب من جهة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد التركي من جهة ثانية خلال مدة الدراسة؟

فرضية البحث

- الفرضية الصفرية, تفترض بعدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المالية والناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال مدة الدراسة.
- الفرضية البديلة, تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المالية والناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال مدة الدراسة.

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل المتغيرات نظريا وعلاقتها مع الناتج المحلي الاجمالي وفق طروحات النظرية الاقتصادية، فضلا عن المنهج العملي

التطبيقي التي اعتمدت فيه الدراسة على نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع بعد اجراء اختبار الاستقرارية وفق اختبار ديكي فولار والتأكد من استقرار المتغيرات في المستوى والفرق الأول.

هيكلية البحث

يتكون البحث من محوران اساسيان يمثل المحور الاول الجانب النظري لمتغيرات الدراسة الى جانب المحور الثاني الخاص بالجانب العملي والذي تم بمجموعة من الاختبارات كاختبارات السكون وفق Dickey–Fuller واختبار العلاقة التوازنية في المدى الطويل والقصير ومعدل تصحيح الخطأ بالاعتماد على نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL)، كما تم اجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من سلامة النموذج ثم اختتمت الدراجة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

حدود الدراسة

الحدود المكانية, تم هذا البحث على نطاق الاقتصاد التركي

الحدود الزمانية, امتد هذا البحث لمدة واحد وستون عاما وخلال المدة (١٩٦٠–٢٠٢١)

المحور الأول الجانب النظري

(١–١) ماهية النمو في الناتج المحلي الاجمالي

هناك تعاريف عديدة حول النمو في الناتج المحلي الاجمالي، لعل اهما هو تعريف الاقتصادي Fanois Perroux حيث عرفه بانه زيادة مستمرة في صافي القيمة الحقيقية او حجم الدخل الاجمالي وعرفه الاقتصادي Simon Kuzent بانه ارتفاع في المدى البعيد بقدرة الدولة على منح وتقديم مجموعة كبيرة واسعة ومتنوعة من السلع والخدمات الاقتصادية لسكانها، وتستند هذه القدرة في الزيادة على التقدم التقني والتعديلات الايديولوجية والمؤسسية المطلوبة، كما يعتبره بعض الاقتصاديون بانه حدوث زيادة في اجمالي الدخل القومي او حجم الناتج المحلي، مع تحقيق

ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، عليه يجب ان ينعكس النمو في الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الدخل الفردي الحقيقي (عطية ، ٢٠٠٠, ٥١)، كما تم تعريفها بانها كمية الخدمات والسلع المنتجة في اقتصاد معين باستخدام عناصر الإنتاج التي تخلق اثر إيجابي في تلك الدولة ويتم قياسه باستخدام النسبة المئوية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي (نجم و إبراهيم، ٢٠١٤, ٢٦٣)، ومن خلال كل تعاريف التي سبقت يمكننا أن نستخلص انه يجب أن يرافق الزيادة في الدخل الوطني زيادة في دخل الحقيقي للفرد، اي ان الزيادة النقدية في الدخل الفردي من دون تضخم وتكون هذه الزيادة على المدى الطويل (اشواق ، ٢٠١٣, ٦٨)

(١-١-٢) أنواع النمو في الناتج المحلي الاجمالي, (بن البار، ٢٠١٢, ٦٠)

١- النمو في الناتج المحلي الاجمالي الموسع في هذا النوع يكون نمو الدخل بشكل مساوي لمعدل نمو السكان وهذا يعني ان الدخل الفردي سيكون ساكن.

٢- النمو في الناتج المحلي الاجمالي المكثف في هذا النوع يكون نمو الدخل بشكل يفوق نمو السكان وبالتالي سيرتفع الدخل الفردي الحقيقي.

(١-١-٣) مقاييس النمو في الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وكذلك حساب معدل نموه هو ما يطلق عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حسابه الناتج من خلال حساب الناتج الذي يتحقق في البلد وتقديمه بعملة البلد، ومن ثم تتم مقارنته بنتائج المدة السابقة والتعرف على معدل النمو، وهذا المعيار له سلبيات اهمها ان أن لكل دولة عملتها الخاصة، عليه لا يمكن ان يقارن معدل النمو المتحقق في البلدان المختلفة وفق هذا المقياس ولهذا السبب تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم وتقدير الناتج المحلي لمختلف البلدان، من اجل ان يسهل المقارنة بين معدلات النمو التي تم تحقيقها فيه وهناك معيار ثاني هو متوسط الدخل الفردي الذي يعتبر الأكثر صدقا و استخداما لقياس الناتج المحلي الاجمالي في معظم دول العالم، ولكن هذا المعيار يوجه صعوبة في الدول النامية بسبب صعوبة قياس الدخل الفردي لعدم توفر ودقة إحصائيات الافراد

و السكان (العبادي، ٢٠١٨, ٨) ومن الجدير بالذكر هناك طريقتان لمعرفة وقياس معدل النمو على حجم المستوى الفردي وهما طريقة معدل النمو البسيط والذي يقيس حجم معدل التغير في متوسط الدخل الفردي الحقيقي من سنة لسنة اخرى، وكذلك طريقة معدل النمو المركزي الذي يقيس معدل النمو السنوي المتحقق في الدخل كتوسط خلال مدة زمنية قد تكو طويلة نسبيا (بناني، ٢٠٠٩, ٦)

(١-١-٤) النمو في الناتج المحلي الاجمالي في تركيا

تعد تركيا في مقدمة الدول النامية التي اتبعت سياسات الإصلاح الاقتصادي مع بدايات الثمانينيات من القرن الماضي وبعد أن تعرضت لازمة اقتصادية حادة، وعلى الرغم ان الاقتصاد التركي حقق معدلات نمو عالية خلال الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، إلا أنه بدء بالتراجع في بداية ١٩٧٩ بل تحول الى معدل سالب مع بداية عام ١٩٧٩، ذلك بسبب أن النمو في الناتج المحلي الاجمالي المرتفع الذي تحقق في البداية والتي كان على حساب اختلالات داخلية وخارجية وزيادة حجم المديونية الخارجية (عبد الحفيظ والحواس، ٢٠١٨، ٧٥) ومع بداية فترة الثمانينات من القرن الماضي حدث انعطاف قوي وكبيرة في الاقتصاد التركي تمثل في توجه نحو زيادة الصادرات السلعية بدعم مباشر من الحكومة التركية التي عملت على رفع مساهمات القطاع الصناعي بشكل خاص وكان هذا الاسفين الأول للنهضة الصناعية في تركيا (سعدون، ٢٠٢٠, ١٠٧)

اما خلال المدة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) فقد شهد الاقتصاد التركي ارتفاع ملحوظ بلغ (٤.٦٦٪)، وهذا الارتفاع يعود لأسباب كثيرة لعل أهمها التدفق الكبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة الخصخصة التي اتبعتها تركيا والتي استخدمت إيراداتها في البنى التحتية الى جانب الاستقرار الاقتصادي الذي خلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي (باداوه يى، ٢٠٢٢, ١٩) وهذه القفزة النوعية في النمو في الناتج المحلي الاجمالي بعد عام ٢٠٠٢ تمثلت في زيادة الناتج المحلي الى ٨٠٠ مليار

دولار في نهاية ٢٠١٤ بعد ان كانت ٢٣٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠١، أي ان الناتج المحلي ازاد خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٤ ما يقارب ١٠٥٪ حيث بلغ المتوسط السنوي لحجم النمو في الناتج المحلي ٤.٢٪ اما خلال الفترة ٢٠٠٢ –٢٠٠٧ بشكل خاص فقد حقق الاقتصاد التركي نمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٨.٦٪ بشكل سنوي، وكما في الجدول رقم (١) (عبد الحفيظ والحواس، ٢٠١٨, ٧٥)

جدول (١)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي في تركيا قبل الإصلاحات الاقتصادية وبعدها

السنوات	القطاعات		
	زراعة	صناعة	خدمات
١٩٩٠	٪١٨	٪٣٠	٪٥٢
١٩٩٥	٪١٦	٪٣٣	٪٥٠
٢٠٠٠	٪١٦	٪٢٥	٪٥٩
٢٠٠١	٪١٤	٪٢٦	٪٦١
٢٠٠٢	٪١٣	٪٢٧	٪٦٠
٢٠٠٣	٪١٣	٪٢٢	٪٦٥
٢٠٠٤	٪١٣	٪٢٢	٪٦٥
٢٠٠٥	٪١٢	٪٢٤	٪٦٥
٢٠٠٦	٪١٠	٪٢٧	٪٦٣
٢٠٠٧	٪٩	٪٢٨	٪٦٣
٢٠٠٨	٪٩	٪٢٨	٪٦٤
٢٠٠٩	٪٩,١	٪٢٥,٢	٪٦٥,٧
٢٠١٠	٪٩,٤	٪٢٦,٤	٪٦٤,٢
٢٠١١	٪٩	٪٢٧,٤	٪٦٣,٦
٢٠١٢	٪٨,٨	٪٢٦,٦	٪٦٤,٦
٢٠١٣	٪٨,٣	٪٢٦,٦	٪٦٥,١
٢٠١٤	٪٨	٪٢٧,١	٪٦٤,٩

المصدر, عبد الحفيظ، بوخرص وزواق حواس، (٢٠١٨)، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الخامس.

فقد تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي التركي خلال عامي الازمة إلى ٠.٧ % سنة ٢٠٠٨، ثم إلى – ٤.٧٪ سنة ٢٠٠٩، واصبح الاقتصاد التركي في من الركود الاقتصادي الذي شابه الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا من سنة ١٩٩٩ الى سنة ٢٠٠١ لكن عاود النمو في الناتج المحلي الاجمالي بشكل سريع الى الصعود وبمعدلات جيدة بعد حدث الأزمة وبشكل مباشرة، حيث بلغ ٨.٧٪ و ٧.٨٪ على التوالي خلال عامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ ثم ليتراجع معدل النمو خلال السنوات الثلاث التالية إلى ٢.١٢٪ سنة ٢٠١٢، و٤١٩٪ سنة ٢٠١٣، و ٣.٠٢ سنة ٢٠١٤ ، ومن الجدير بالذكر ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي في تركيا تركز في قطاع الخدمات و الصناعة على حساب قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الذي تراجع تدريجيا على الرغم من وجود نمو اقتصادي في هذا القطاع ايضا ولكن بمعدلات تقل عن النمو في الناتج المحلي الاجمالي في القطاعات الأخرى كما في الجدول (١)، وبشكل عام الشكل التالي يوضح مستويات الناتج المحلي الإجمالي ككل للاقتصاد التركي خلال فترة الدراسة.

شكل (١)

يوضح الناتج المحلي الإجمالي% للمدة (١٩٦٠-٢٠٢١)

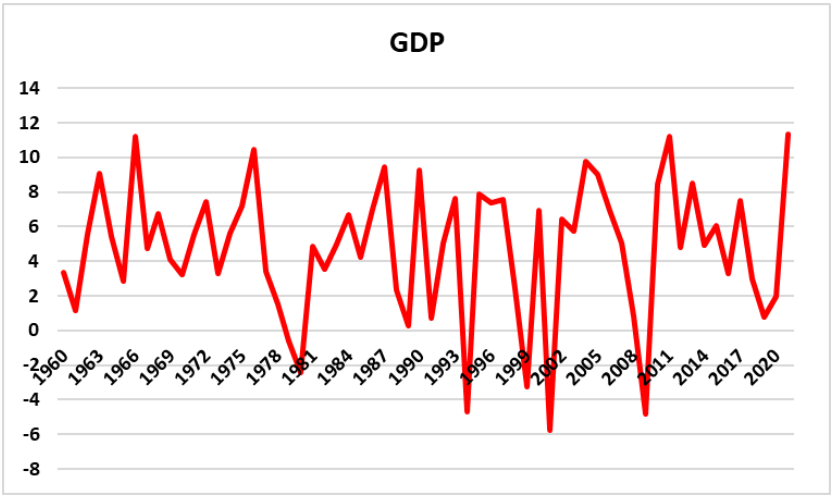

المصدر, من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل التذبذب الواضح في الناتج المحلي الاجمالي خصوصا خلال السنوات التي يمر بالاقتصاد بالنمو السالب لأسباب عديدة منها الاستقرار السياسي، وارتفاع التضخم، والأزمة المالية، وانخفاض الصادرات، وسوء الإدارة الاقتصادية بالإضافة للعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق (النجفي والشهوان، ٢٠٠٠, ٤١)

(١-٢) المتغيرات المفسرة التي تؤثر في النمو بالناتج المحلي الاجمالي

(١-٢ -١) المساعدات الإنمائية

يشتمل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على مدفوعات القروض بشروط ميسرة (غير شاملة مدفوعات سداد الأصل)، والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ومن مؤسسات متعددة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في بلدان ومناطق في قائمة اللجنة لمتلقي هذه المساعدات. وهي تشمل قروضا عنصر المنح فيها لا يقل عن ٢٥ في المائة (محسوبا بسعر خصم قدره ١٠ في المائة)، والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي كما يشير مصطلح "صافي المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة الرسمية المتلقاه إلى المبلغ الإجمالي للمعونة، بما في ذلك المنح والقروض التساهلية وغيرها من الموارد، التي تقدمها الوكالات الرسمية للبلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية. وتهدف هذه المعونة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في البلدان المتلقية. يتم الإبلاغ عن البيانات بالدولار الأمريكي الحالي (world bank, 2023) كما يمكن تعريفها بانها المساعدات التي تقوم بمنحها الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك الهيئات الحكومية إلى هيئات حكومية أخرى، وتشمل والمؤسسات الإقليمية والدولية وكذلك مساعدات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الاقليمية بالإضافة الى وكالات الامم المتحدة والمقصود بالمساعدات الرسمية هو مجموع قيم الهبات و المنح

المالية والفنية وعنصر المنحة هنا لا يقل عن ٢٥٪، والتي تكون القروض الميسرة من ضمنها وكذلك المقدمة من قبل الدول والمنظمات الدولية (خلف، ٢٠٠٤, ٢٣٣)

تقسم المساعدات الانمائية إلى قسمين رئيسيين, يتمثل الاول في المساعدات الثنائية والتي تشمل المساعدات التي تقدمها دولة معينة لدولة أخرى، كالمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية بموجب اتفاقيات ثنائية وهذه المساعدات تكون عادة مساعدات مالية وفنية وقروض ميسرة، اما القسم الثاني فتكون المساعدات فيه متعددة الاطراف سواء كانت اقليمية ام عالمية حيث تقدم قروض ميسرة لدفع عجلة التنمية في الدول النامية (الهيتي والخشالي، ٢٠٠٧, ٢٥٥)

طول فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كان هناك اعتراض على فرضية الاثر الايجابي للمنح والمساعدات في نمو الناتج المحلي الاجمالي، ويعتبر الاقتصادي Papanek هو اول من استخدم العلاقة الرياضية بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والمعونات ولاحظ هناك ارتباط ايجابي قوي بينهم، ثم قام كل من Chenery وCarter عام ١٩٧٣ بتطوير نموذج فجوة الوفورات خلال ستينيات القرن العشرين الذي وضع في ستينات القرن الماضي، وتوصلوا الى ان المساعدات والمنح قادة على غلق الفجوة في النقد الاجنبي، اما Mosley عام ١٩٨٠ توصل الى نتيجة ملخصها ان للمساعدات اثار ايجابية على معدلات النمو في المستوى الجزئي، اما على المستوى الكلي فليس له اي تأثير يذكر، وكانت الصورة الشائعة خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بانه هناك علاقة ضبابية بينهما فقد لاحظ Boone عام ١٩٩٦ ان المساعدات الانمائية ليس له اي تأثير على حجم النمو، وعلى الرغم من هذه النتائج المتضاربة حول حقيقة التأثير (عبد الباقي، 2007, ٤٣) والتأثر بينهما الا ان نتائج دراسة McGyarvilli كانت واضح في ابراز اثر المساعدات على معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في دول افريقيا حيث اوضح بانها لا تساهم فقط في الاثر الايجابي بل تخفض من حجم معدلات الفقر في تلك الدول (Ekanayake, 2010 , 4)، اما دراسة Roodman عام ٢٠٠٨ كانت على

النقيض تماما فقد استنتج من خلال دراسته ان المعونات المقدمة لها تأثير ضئيل جدا على التنمية الى درجة يتعذر اقتفائه بالطرق الاحصائية وبذلك هو يعترض على كل الدراسات السابقة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨, ١٤٢)

من الجدير بالذكر هناك الكثير من الدراسات التي تناولت الاثر السلبي الذي يرافق المعونات الاجنبية للدول المضيفة مثل المرض الهولندي بالإضافة الى المشاكل التي تتمخض عن القيود والشروط التي ترافق لبعض المساعدات واغلب هذا الاثار السلبية للمساعدات على النمو في الناتج المحلي الاجمالي يكون في المدى البعيد لتأثيره على القدرات التنافسية للدول المضيفة (ترقو وبن مريم، ٢٠١٨, ٢١٢)

(١-٢-٢) الانفاق العسكري

يشير الإنفاق العسكري إلى تخصيص الميزانية للأموال من قبل حكومة للجيش أو الدفاع في بلد ما، ويشمل تمويل مختلف جوانب العمليات العسكرية ، مثل رواتب الأفراد ، وحيازة الأسلحة والمعدات ، والبحث والتطوير ، وصيانة البنية التحتية، الغرض من الإنفاق العسكري هو ضمان سلامة وأمن مواطني الدولة ، وحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية ، وردع المعتدين المحتملين عن الانخراط في الأعمال العدائية، يمكن أن يتأثر الإنفاق العسكري بعوامل مختلفة ، مثل التوترات الجيوسياسية ، ومخاوف الأمن الداخلي ، وبرامج التحديث العسكري (هلال، ٢٠٠٥, ٣) كما تُعرِّفها الأمم المتحدة بأنه النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة ، بما في ذلك قوات حفظ السلام ووزارات الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المشاركة في مشاريع الدفاع والقوات شبه العسكرية وأنشطة الفضاء العسكرية، وهذا يشمل رواتب ومزايا الأفراد العسكريين والمدنيين ، والعمليات والصيانة ، وشراء الأسلحة والمعدات ، والبحث والتطوير ، وبناء المنشآت العسكرية. ولا يشمل الإنفاق على الدفاع المدني أو استحقاقات المحاربين القدامى أو المتقاعدين من العسكريين (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٨, ٣٥٣)

العلاقة بين الاتفاق العسكري والنمو في الناتج المحلي الاجمالي

دائما تكون البلدان بحاجة إلى مستوى معين ومحدد من الأمان من اجل التعامل مع التهديدات الخارجية والداخلية. ولكن هذا الاستخدام يحمل للموارد تكلفة فرصة بديلة وذلك لأنه سيمنع الأموال، من استخدامها بشكل اخر بديل وللأغراض التي قد يكون لها تأثير مباشر على النمو(Paul & Nan, 2013, 50) ، وتوكد المدرسة الكلاسيكية أن اي زيادة في الإنفاق العسكري من المحتمل أن توثر على النمو في الناتج المحلي الاجمالي. وتستند في طرحها على فرضية أن الإنفاق العسكري الأعلى يمثل انخفاض في مستوى المدخرات المحلية و الاستثمار (Suna, 2015, 274) وبشكل عام يؤثر الإنفاق العسكري على النمو في الناتج المحلي الاجمالي بطريقتين هما الآثار الجانبية للعرض والاثار الجانبية للطلب، حيث ان التأثير الجانبي للطلب تشير الى ان الانفاق العسكري سيعمل على زيادة اجمالي الطلب، اما تأثير جانب العرض يكون بطريقتين اما تأثير مباشر والتي تكون ذو تأثير سلبي غالبا لأنها ستبعد راس المال والاستثمار من الانشطة الاقتصادية، او تأثير غير مباشر الذي لايزال هناك جدل كبير حول ما اذ كان ذو تأثير ايجابي او سلبي وبشكل عام تتمحور في اربعة انواع اساسية وهي تأثير البنية التحتية وتأثير التدريب وتأثير الاستهلاك وتأثيرات الامنية، في حين هناك راي اخر بإيجابية الانفاق العسكري لأنه يسبب الروابط بين القطاع العسكري وقطاعات التعليم والصناعة وبالتالي زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي(Taimur & Danish, 2017, 14) ، وبشكل عام يمكن اجمال تأثير الانفاق العسكري على النمو في الناتج المحلي الاجمالي من خلال ما يلي (J Paul & Mehmet, 2009, 56)

- **الاحتلال الاقتصادي**, إن تأثير الإنفاق العسكري يعتمد على ميزان المدفوعات وكذلك على نوعية البلد هل هو منتج للأسلحة او لا او هي دولة مستقبلة للمساعدات ام لا عليه سيكون هناك عبء على استيراد اسلحة في معظم الدول

Regional Studies Journal, Vol.17, No.57, July 2023 (339-371)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

النامية التي ستستخدم النقد الاجنبي لاستيراد الاسلحة وبالتالي يحدث عجز تجاري ، كذلك يعتبر الإنفاق العسكري مهم جدا في تفسير زيادة الدين العام الخارجي في كثير من الدول النامية وذلك بسبب الاقتراض من الخارج بهدف تمويل النفقات العسكرية الى جانب إلى ارتفاع في مستوى العام للأسعار بسبب بزيادة العروض النقدي لتمويل العجز الحاصل بسبب الانفاق العسكري، وغي المحصلة سترتبط طرق تمويل العجز بحجم الاختلالات الاقتصادية .

- **العمالة**, أحد اهم المشاكل في الدول النامية هي خلق العمالة المتعلمة الماهرة التي تتلاءم مع تطور الاقتصاد، والانفاق العسكري يمكن ان يكون له إثر ايجابي وسلبي على حدا سواء، حيث ان القطاع العسكري يعمل على تدريب المجندين بتقنيات ادارية وتقنية يمكن ان يستفادون منها في الوظائف المدنية هذا من جانب من جانب اخر قد تكون الاثار ذات تأثير ضعيف لان هذا القطاع قد يجذب العمالة النادرة الماهرة على حساب القطاع المدني والصناعي.

(١-٢-٣) الضرائب

تشير الضريبة إلى الرسوم المالية التي تفرضها حكومة أو سلطة أخرى على الدخل أو البضائع أو الأنشطة. عادة ما يتم فرض الضرائب لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية، مثل المدارس والطرق والرعاية الصحية، وكذلك لتنظيم السلوك وإعادة توزيع الثروة ويعتمد مقدار الضريبة على الفرد أو العمل التجاري عادةً ما تكون نسبة مئوية من دخلهم أو قيمة أصولهم، تشمل انواع مختلفة من الضرائب منها ضريبة الدخل وضريبة المبيعات وضريبة الممتلكات وضريبة القيمة المضافة، وهي بذلك تكون مختلفة عن الغرامة التي تقوم الحكومات بفرضها لأن الضريبة لا تعني المعاقبة او الردع (Jones, 2005, 4).

علاقة الضرائب بالنمو في الناتج المحلي الاجمالي

من الموكد أن الضرائب لها تأثير في النمو في الناتج المحلي الاجمالي. ويختلف الاقتصاديون في هذا الاثر فمنهم من يذهب الى ان الضرائب يكون لها تأثير سلبي في النمو في الناتج المحلي الاجمالي لأنه يقوض الاستثمار، في حين يرى البعض الآخر أن للضرائب اثر ضرورية ومهم لتحفيز البيئة المؤسسية والاقتصادية في الدولة، كما إن إيرادات الضرائب تذهب لتمويل البنى التحتية والتعليم والصحة، والخدمات العامة، كما ان زيادة الضرائب تعزز النمو اذ تم توجيهه لدعم توفير السلع بشكل اساسي، لاته سيرفع العوائد المتوقعة من تنظيم المشاريع، وبشكل عام ترى النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والضرائب يمكن ان تكون سلبية او ايجابية وبذلك توثر على الصادرات والعمالة والاستثمار (Aghion and other , 2016 , 25)

(١-٢-٤) التضخم

على الرغم من ان هذا المصطلح منتشر ويشمل معظم اقتصادات العالم في الوقت الراهن لكن هناك اختلاف كبير في الآراء بين الاقتصاديون فيما يخصه، فبعضهم يرجعه إلى ارتفاع في كمية النقد التي تكون متداولة بالمقارنة مع المعروض السلعي، في حين يعتقد اخرون أنه ينتج عن زيادة الإنفاق القومي من دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج، وكذلك يرجعه البعض إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وآخرون يرجعونه إلى التغير الذي يحدث في الاقتصاد والتي تستلزم ان يصحبها زيادة في الأسعار (الوادي والعساف، ٢٠٠٩ , ١٨٠)، كما تعرف بأنها نسبة التغير المئوي الذي يحدث في المستوى العام للأسعار، ويحسب من خلال استخدام الأرقام القياسية للأسعار السلع الاستهلاكية، وهذا يعني بانه يعكس كلفة السوق لسلة المستهلك من الخدمات و السلع بالنسبة لكلفتها في سنة محددة (William and Samuelson, 2001 , 338)، وان كثره التعاريف لمفهوم التضخم بسبب التطورات التي حدثت في

الفكر الاقتصادي والذي انعكس على مفهوم النظريات عندا هذه المدراس (خليل، ٢٠٢٣, ٢٥٤)، ومن اجل توضيح العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بشكل عميق وواضح لابد من تناول الاتجاهات الفلسفية التي تحدد نمط هذه العلاقة، وبشكل عام هناك ثلاث اتجاهات فكرية رئيسية تناولت هذه العلاقة وكما يلي,

الاتجاه الأول يتجه هذا الاتجاه الى أن الزيادة المستمر في مستوى الأسعار في مرحلة التي يمر فيها البلد بالتنمية الاقتصادية يعتبر محركاً ومحفزاً لنمو الاقتصاد ، فاتباع هذا الاتجاه يجدون أن زيادة الأسعار يشجع على التراكم الرسمالي والاستثمار من خلال رفع أرباح قطاع الأعمال، وبالتالي زيادة مردودات الاستثمار وهذا يقود المؤسسات الإنتاجية بمختلف انواعها إلى التوسع في نشاطها ومن ثم تنويع مجالات الانتاج، وقد وضح كينز ذلك في كتاب مقالة في النقود كيف ان كمية الذهب والفضة التي استجلبت بعد الاكتشافات الجغرافية كان لها تأثير كبير على اقتصادات كل من اسبانيا وانكلترا وفرنسا وأن تضخم ارباح هذه الدول رافقها ازدهار الاقتصادي، وهذا يعني ان اتباع هذا الاتجاه الفكري انصبوا اهتمامهم على تضخم الارباح واعتبروه حافز لزيادة الاستثمار ومن ثم زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي (العنزي ، ٢٠٠٦، ٦١).

أما **الاتجاه الثاني** يرى إن ارتفاع مستوى الأسعار له اثر سلبي ويعتبر حالة غير صحية بالاقتصاد القومي ولكن شر لابد منه لأنه ضرورة للنمو المتوقع لان التضخم ينتج عندما يكون الاقتصاد بحالة عدم التأكد فيؤثر ذلك على مستقبل القرارات الاقتصادية، ومن ثم تتأثر القرارات الاستثمارية حيث يرى بعض الاقتصاديون ان زيادة مستوى الاسعار سيقود الى ضعف في الحافز الفردي بالنسبة للادخار على حساب الانفاق الاستهلاكي الحالي لانهم يتوقعون استمرار ارتفاع الاسعار وبالتالي انخفاض معدل الارباح والفرص الاستثمارية وبالتالي تراجع النمو في الناتج المحلي

الاجمالي (الأمين و الباشا، ١٩٨٣، ٢٠٠)، كما ان التضخم المرتفع يؤثر على كفاءة أداء الاقتصاد الكلي لأنه سوف يؤثر على مستوى النمو في الناتج المحلي الاجمالي لأنه يخفض من كفاءة أداء السوق المالي وخطط الاستثمار للشركات في المدى البعيد، بالإضافة لزيادة تقلبات الأسعار (Pollin and Zhu, 2005, 2)

اما **الاتجاه ثالث** يرى ان تأثير التضخم يكون وفق مرحلته فيبدأ بتأثير إيجابي ثم ينتهي بشكل سلبي، حيث يكون موجب في مرحلته الاولى لأنه يعمل على تشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي فقد تم تحديد عتبة المرحلة الاولى بـ ١١% ولكن عندما يتجاوز هذه العتبة يصبح سلبي (Bick ,2003, 1)

(١-٣) نموذج ARDL

يعد هذا النموذج الطريقة الاحصائية الأمثل التي تستخدم لتحليل العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، ويستخدم بشكل كبير في الاقتصاد القياسي لتمثيل وتقدير العلاقة بين المتغيرات التي يكون فيها علاقة ديناميكية مع مرور الوقت، كما ان هذا النموذج يقوم على جمع مفاهيم الانحدار الذاتي مع التخلف الموزعة لتقدير العلاقة التوازنية، كما يتميز بسماحه للتأثيرات طويلة وقصيرة الأجل في المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد (Hanuda et al،2013, 62)

كما يتميز هذا النموذج بمجموعة من المميزات أهمها القدرة على استخدامه من دون اخذ بنظر الاعتبار مستوى الاستقرار في السلسلة سواء بالمستوى او بالفرق الأول وهذا يجنبنا مشكلة وجوب الاستقرار من نفس الرتبة الى جانب قدرته على اختيار تخلفات مختلفة للوصول الى أفضل وأحسن النتائج بالنموذج الذي تم تقديره، كما يمكنه دمج المديات (الطويل والقصير) معا وبهذه يكون مميزة عن بقية النماذج المستخدمة الاخرى (Majid, 2008, 67)

المحور الثاني الجانب التطبيقي

يستخدم البحث منهجية ARDL بالاعتماد على المتغيرات المالية والمتمثلة بمعدل الضرائب، المساعدات الانمائية، الانفاق العسكري بالإضافة لمتغير نقدي وهو التضخم كمتغيرات مفسرة ونمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معتمد للبحث، وكذلك المتغير العشوائي والذي يمثل جميع المتغيرات التي لم يتم إدخالها في النموذج ولها تأثير على النمو في الناتج المحلي الاجمالي وقياسيا يمكن التعبير عنها كما يأتي:

$$GDP_t = B_0 + B_1 INF + B_2 DA + B_3 TAX + B_4 GS + B_5 MS + \varepsilon_t$$

حيث أن GDP_t النمو في الناتج المحلي الإجمالي، DA المساعدات الانمائية، INF معدل التضخم، TAX صافي الضرائب على المنتجات، GS الانفاق الحكومي، MS الانفاق العسكري، ε_t المتغير العشوائي، وتم قياس النموذج بالاعتماد على البيانات السنوية لمتغيرات الاقتصاد التركي وكما في الجدول الآتي:

الجدول(٢) الوصف الاحصائي للمتغيرات

	GDP	MS	INF	DA	TAX	GS
Mean	4.756471	3.686820	39.16120	3.18E+08	12.32468	10.38785
Median	4.971081	3.554419	31.39027	2.03E+08	11.08060	10.52844
Maximum	11.21282	5.119454	105.2150	1.61E+09	22.46065	12.92502
Minimum	-4.668147	2.932209	1.119638	6760000.	7.170120	7.515493
Std. Dev.	3.449622	0.496177	31.01665	3.32E+08	4.387460	1.466310
Skewness	-0.494638	1.088183	0.462294	2.420504	0.679978	-0.305021
Kurtosis	3.230683	4.024214	1.912260	8.821173	2.258347	2.425695
Jarque-Bera	1.676806	9.401573	3.311818	93.14729	3.899232	1.140712
Probability	0.432401	٠ 0.09088	0.190918	٥٩٦٨٥١ 0.	0.142329	0.565324
Sum	185.5024	143.7860	1527.287	1.24E+10	480.6624	405.1261
Sum Sq. Dev.	452.1958	9.355269	36557.23	4.19E+18	731.4926	81.70242
Observations	39	39	39	39	39	39

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 12

(٢-١) اختبار الاستقرارية وفق Dickey Fuller

تشير النتائج في الجدول (٢) الى استقرار الناتج المحلي الإجمالي في المستوى بينما تستقر بقية المتغيرات والمتمثلة بالإنفاق العسكري وحجم الضرائب والاعانات ومعدل التضخم لا تستقر الا بعد اخذ الفرق الاول، حيث ظهرت قيمة T المحتسبة بانها أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية 5% مما يعني استقرار السلسلة وقبول بالفرضية البديلة التي تنص على انعدام جذر وحدة لمتغيرات ورفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر وحدة وان السلسلة غير مستقرة.

جدول (٣) اختبار جذر الوحدة

Variable	Augmented Dickey Fuller			
	Level		First Difference	
	No Trend	Trend	No Trend	Trend
GDP	-7.558809 (-2.910019) [0.0000]	-7.489574 (-3.485218) [0.0000]	-----	-----
INF	-1.937659 (-2.910019) [0.3133]	-1.899398 (-3.485218) [0.6427]	-8.350319 (-2.910860) [0.0000]	-8.353975 (-3.486509) [0.0000]
MS	-1.719988 (-2.910019) [0.4163]	-2.661522 (-3.485218) [0.2559]	-8.303167 (-2.910860) [0.0000]	-8.253868 (-3.486509) [0.0000]
DA	-2.361876 (-2.910019) [0.1567]	-2.915807 (-3.485218) [0.1649]	-8.876705 (-2.910860) [0.0000]	-8.799258 (-3.486509) [0.0000]
TAX	3.689346 (-2.910019) [0.9177]	2.023622 (-3.485218) [0.1198]	-6.327030 (-2.910860) [0.0000]	-6.478553 (-3.486509) [0.0000]

- **المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 12**
- **(): تشير الى قيمة t الجدولية**
- **[]: تشير الى قيمة الاحتمالية عند ٥٪**

(٢-٢) – فترة التخلف المثلى

إن فترة الابطاء الزمني المثالية تتوقف على طبيعة ونوعية البيانات التي تم تحليلها وكذلك طول السلسلة الزمنية ونوع التحليل، من المهم الالتفات والتدقيق في هذه العوامل عند اعتماد فترة التخلف الزمني المناسبة من اجل أن تكون النتائج مفيدة ودقيقة قدر الإمكان.

الشكل (٢) مدة التخلف المثلى

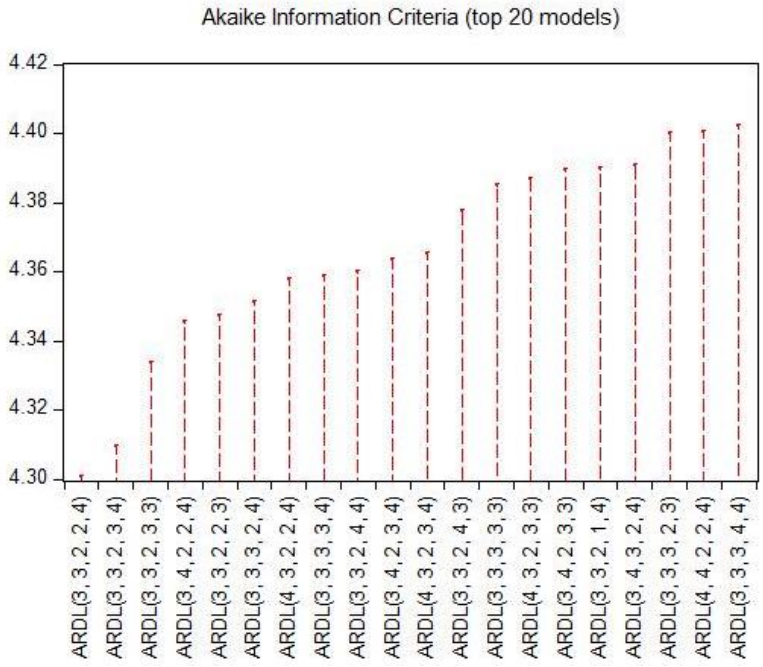

● **المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 11**

الجدول أعلاه يوضح لنا ان معيار Akaike يختار النموذج ذي الرتبة (٣, ٣, ٢, ٢, ٤) والذي يعد أفضل مدة تخلف من بين عشرون نموذج وفترة الابطاء هذه هي التي يتم الاعتماد عليها في نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع.

(٢-٣) – اختبار الحدود

ان اختبار F-bounds أداة إحصائية تستخدم في نماذج التأخر الموزع للانحدار الذاتي (ARDL) لاختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. في نماذج ARDL، يتم تراجع المتغير التابع على التأخيرات الخاصة به، وتأخر المتغيرات المستقلة، والاختلافات الحالية والسابقة للمتغيرات.

جدول (٤) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.986932	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

- المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 12

يوضح الجدول بانه هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد لان قيمة F–Bounds Test تشير الى انها اكبر من القيم الحرجة سواء عند المستوى او عند الفرق عليه سوف نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة بين المتغيرات ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك في المدى البعيد بين متغيرات الدراسة.

(٤-٢) الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج

يوضح لنا الجدول (٥) نتائج الاختبارات التشخيصية حيث توضح قيمة Jarque-Bera test بان البيانات المستخدمة في الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا لكون ان قيمة الاحتمالية لـ F اكبر من ٥٪، كذلك قيمة اختبار Heteroskedasticity Test ظهرت اكبر من ٥٪ والتي تدل على عدم وجود أي اثر لـ Breusch-Pagan-Godfrey في البواقي وبالتالي زوال مشكلة عدم تجانس التباين، اما اختبار LM الذي يكشف لنا عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي السلسة من عدمه فانه أيضا يوضح بان مستوى الاحتمالية تجاوزت ٥٪ وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل بالعدم التي تقول بثبات التباين.

جدول (٥) الاختبارات التشخيصية

Tests	F	Pro.
Jarque-Bera test	**3.204232**	0.2014
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	**0.226248**	0.8004
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	**0.729565**	0.7421

- المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 12

(٢-٥) اختبار استقرارية النموذج

في سياق نماذج ARDL (التأخر الموزع للانحدار الذاتي)، يشير CUSUM إلى المجموع التراكمي للمربعات، وهو اختبار إحصائي يستخدم للكشف عن الفواصل الهيكلية أو التغيرات في العلاقة بين المتغيرات بمرور الوقت، ووفق هذا الاختبار اذ تجاوز المجموع حدا معينا، فإن ذلك يشير إلى انقطاع هيكلي في العلاقة بين المتغيرات، مما يشير إلى أن النموذج قد يحتاج إلى إعادة تقدير على مدى فترات زمنية مختلفة، ويتضح من الشكل ادناه ان الخط البياني للبواقي يقع داخل الحدود العليا والدنيا (الحدود الحرجة) عند مستوى معنوية ٥٪، مما يعني ان النموذج مستقر ولا يحتاج الى إعادة تقدير.

شكل (٣) المجموع التراكمي للبواقي CUSUM وCUSUM Of Sq

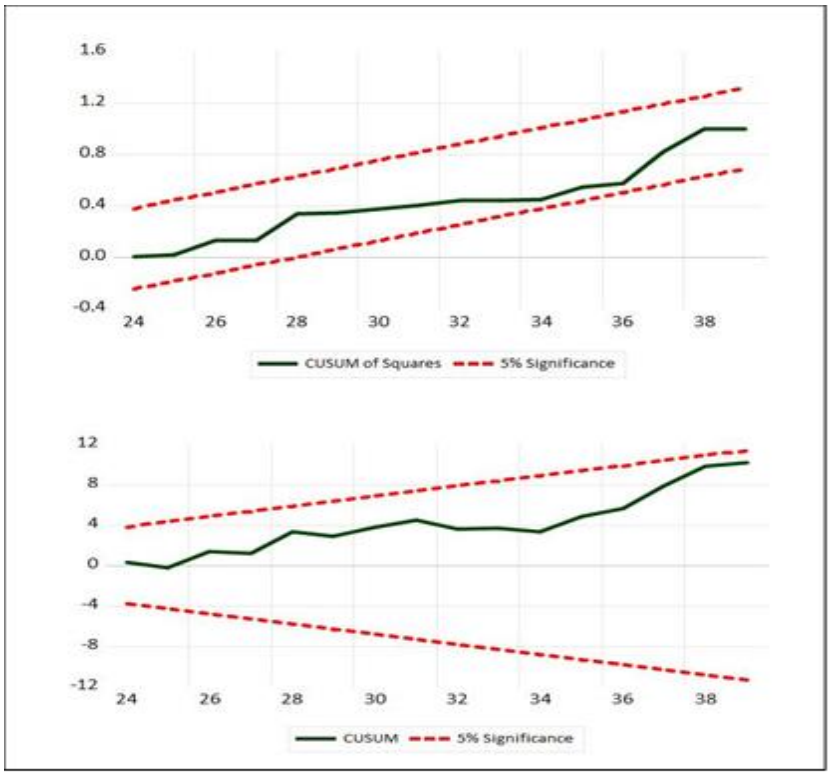

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews ١٢

(٢-٦) اختبار الأداء التنبؤي

ان نموذج ARDL يتم تقديره بناءً على البيانات التاريخية ويستخدم للتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير (المتغيرات) التابعة بناء على القيم الحالية والسابقة للمتغير (المتغيرات) المستقل. تستند القيم المتوقعة إلى المعاملات المقدرة لنموذج ARDL والقيم الحالية والسابقة للمتغير (المتغيرات) المستقلة، والشكل (٣) يوضح لنا ان الانموذج لديه قدرة على التنبؤ حيث ظهر معامل ثايل بقيمة تقل عن الواحد الصحيح الى جانب ظهور نسبة التحيز بقيمة قريبة جدا من الصفر وهذا يعني انه يمكن الاعتماد على نتائج النموذج التقديري لبناء سياسات اقتصادية ملائمة.

شكل (٤) الأداء التنبؤى

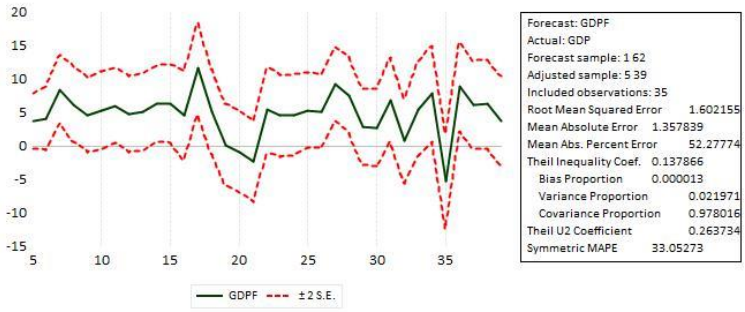

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews ١٢

(٢-٧) تحليل نتائج النموذج

جدول (٦) يوضح العلاقة طويلة وقصير الأمد بين المتغيرات

Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AI	-3.13E-09	6.73E-10	-4.642454	0.0003
INF	-0.107031	0.015397	-6.951545	0.0000
MS	45472٩0.	0.356400	2.652839	346٠0.
TAX	0.485497	0.159072	3.052065	0.0076
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.379737	0.805318	4.196774	0.0007
D(GDP(-1))	1.074753	0.247930	4.334906	0.0005
D(GDP(-2))	0.299995	0.126743	2.366953	0.0309
D(AI)	-1.18E-11	1.16E-09	-0.010147	0.9920
D(AI(-1))	2.41E-09	1.13E-09	2.126580	0.0494
D(AI(-2))	6.03E-09	1.15E-09	5.246771	0.0001
D(INF)	-0.099639	0.022514	-4.425700	0.0004
D(INF(-1))	0.095564	0.031365	3.046842	0.0077
D(MS)	0.245273	0.665053	0.368802	0.7171
D(MS(-1))	1.779921	0.737660	2.412930	0.0282
D(TAX)	-1.426993	1.434509	-0.994761	0.3347
D(TAX(-1))	2.388105	2.854401	0.836639	0.4151
D(TAX(-2))	6.959266	2.365608	2.941851	0.0096
D(TAX(-3))	5.058474	2.930797	1.725972	0.1036
CointEq(-1)*	.724520٠-	0.344853	٢,١٠٠٩٥٣-	0.0000
R-squared	0.943299	Mean dependent var		-0.190347
Adjusted R-squared	0.903608	S.D. dependent var		5.145355
S.E. of regression	1.597480	Akaike info criterion		4.072259
Sum squared resid	51.03888	Schwarz criterion		4.738837
Log likelihood	-56.26454	Hannan-Quinn criter.		4.302362
F-statistic	23.76 (0.000)	Durbin-Watson stat		1.954143

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews 12

يشير الجزء الأول من الجدول رقم (٦) الى العلاقة بين المتغيرات المالية والناتج المحلي الإجمالي في المدى البعيد، حيث تظهر بانه هناك علاقة سلبية بين المساعدات الإنمائية والنمو في الناج المحلي الإجمالي ويمكن ارجاع ذلك الى ان المساعدة الإنمائية يمكن أن تشوه الأسواق المحلية وتخلق أوجه قصور، على سبيل المثال، إذا قدمت وكالة مساعدات أجنبية سلعا أو خدمات مجانا، فقد يثني ذلك المنتجين المحليين عن تقديم سلع أو خدمات مماثلة بأسعار السوق، وبالمثل، إذا وظفت وكالات المعونة عمالا محليين بأجور أعلى من السوق، فقد يؤدي ذلك إلى تشويه سوق العمل وتثبيط ريادة الأعمال، وهناك دراسة أجراها كل إيجه يازغان وهاكان يلمازكوداي (٢٠١٧) اشارت الى أن تدفقات المساعدات الأجنبية كان لها تأثير سلبي على نمو الإنتاجية في تركيا خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٠، وذلك لان تدفق المساعدات أدت إلى ارتفاع حقيقي في سعر الصرف، مما قلل من القدرة التنافسية للصادرات التركية وأضر بقطاع التصنيع.

تشير النتائج في المدى الطويل الى الأثر السلبي للتضخم على الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة ونتيجة لذلك سوف يضطر المستهلك لتخفيض استهلاكه مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي الى جانب ارتفاع تكاليف الشركات، حيث يتعين عليها دفع المزيد مقابل المواد الخام والعمالة والمدخلات الأخرى. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الأرباح وانخفاض الاستثمار، مما يؤدي إلى تباطؤ الناتج المحلي.

يتضح بان الانفاق العسكري في تركيا كان له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي من خلال خلق فرص العمل حيث تعد صناعة الدفاع صاحب عمل مهم في تركيا، وقد أدى استثمار الحكومة في هذا القطاع إلى خلق العديد من الوظائف ذات الأجور المرتفعة. وهذا بدوره أدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتحفيز النمو في الناتج المحلي الاجمالي، كما ساهم الإنفاق العسكري أيضا في التقدم التكنولوجي والابتكارات، والتي لها آثار غير مباشرة على الصناعات الأخرى. على سبيل المثال،

يمكن أن يؤدي تطوير أنظمة الأسلحة المتقدمة إلى تقدم في الإلكترونيات والبرمجيات والمجالات الأخرى ذات الصلة. هذا يمكن أن يخلق فرصا تجارية جديدة ويدفع النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع

كما يتضح ان للضرائب أثر إيجابي في المدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي في تركيا، حيث أن الضرائب تساعد في تمويل الاستثمارات العامة في البنية التحتية مثل الطرق والجسور وأنظمة النقل العام. ويمكن لهذه المشاريع أن تخلق فرص عمل، وتحفز النشاط الاقتصادي، وتجذب الاستثمارات إلى البلاد وتمويل برامج التعليم والتدريب، كما يمكن أن تساعد في تطوير القوى العاملة الماهرة وزيادة الإنتاجية على المدى الطويل، كما تدعم برامج الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، والتي يمكن أن تحسن الصحة العامة ورفاهية السكان. القوى العاملة الصحية أكثر إنتاجية ويمكن أن تساهم بشكل أكبر في الاقتصاد.

يمثل الجزء الأول من الجدول الثاني العلاقة في المدى القصير ومعدل تصيح الخطأ حيث يظهر بقيمة سالبة ومعنوية تبلغ ٠.٧٢ وهذا يعني ان حوالي ٧٢٪ من الأخطاء في الاجل القصير سوف تصحح عبر الزمن للوصول الى المستوى التوازني خلال مدة تقارب السنة وهي مدة ممتازة للوصول الى التوازن، كما تشير قيمة R– squared والبالغة ٩٤٪ الى حجم تأثير المتغيرات المستقلة (المتغيرات المالية) على المتغير المعتمد (الناتج المحلي الاجمالي)، وما يتبقى من تأثير ناتج عن المتغيرات العشوائية التي لم تدخل في الدراسة، اما قيمة f المحتسبة فتظهر بمستوى معنوية اقل من ٥٪ وهي نسبة مقبولة احصائيا وهذا يدل على معنوية النموذج ككل.

الاستنتاجات

١. هناك أثر سلبي للتضخم على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التركي بسبب خفض القوة الشرائية لليرة التركية ورفع تكاليف الإنتاج وهذا سيؤدي الى انخفاض الاستثمار وخفض الصادرات السلعية

٢. هناك أثر ايجابي للأنفاق العسكري على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التركي فقد ساهم استثمار الحكومة في صناعة الدفاع في نموها الاقتصادي في الماضي، عبر خلق فرص العمل واعتباره عامل مساعد في التقدم التكنولوجي والابتكارات

٣. أن يكون للضرائب تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في تركيا من خلال دعم الاستثمارات العامة في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والسلامة العامة. ومن خلال تمويل هذه البرامج الحيوية، يمكن أن تساعد الضرائب في خلق مجتمع أكثر إنتاجية وازدهارا، والذي يمكن أن يساهم في النمو في الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل.

٤. أن تدفقات المساعدات الأجنبية كان لها تأثير سلبي على نمو لان تدفق المساعدات أدت إلى ارتفاع حقيقي في سعر الصرف، مما قلل من القدرة التنافسية للصادرات التركية وأضر بقطاع التصنيع.

٥. ان معدل تصحيح الخطأ حيث يظهر بقيمة سالبة ومعنوية تبلغ ٠.٧٢ وهذا يعني ان حوالي ٧٢٪ من الأخطاء في الاجل القصير سوف تصحح عبر الزمن للوصول الى المستوى التوازني خلال مدة تقارب السنة وهي مدة ممتازة للوصول الى التوازن

٦. ان قيمة R-squared والبالغة ٩٤٪ تشير الى حجم تأثير المتغيرات المستقلة (المتغيرات المالية) على المتغير المعتمد (الناتج المحلي الاجمالي)، وما يتبقى من تأثير ناتج عن المتغيرات العشوائية التي لم تدخل في الدراسة.

التوصيات

١. تحسين تحصيل الضرائب لتعزيز الادارة الضريبية من خلال الاستثمار افضل في تكنولوجيا وتوظيف المزيد من الموظفين المهرة لزيادة كفاءة تحصيل الضرائب والحد من التهرب الضريبي، حيث يمكن أن يساعد ذلك في ضمان حصول الحكومة على إيرادات كافية لتمويل السلع والخدمات العامة، كما يمكن للحكومة إعطاء الأولوية لاستخدام الإيرادات الضريبية لتمويل الاستثمارات الإنتاجية التي يمكن أن تدعم الناتج

المحلي الاجمالي على سبيل المثال، يمكن أن يساعد الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانئ في تسهيل التجارة والتبادل التجاري، في حين أن الاستثمارات في التعليم والتدريب يمكن أن تساعد في زيادة إنتاجية القوى العاملة.

٢. إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي بدلا من الاعتماد على الواردات للمعدات العسكرية، حيث يمكن لتركيا إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي لخلق فرص العمل وتعزيز الاقتصاد، ويمكن القيام بذلك من خلال الحوافز الحكومية ودعم الشركات المحلية في صناعة الدفاع، كما يستوجب على تركيا أيضا توسيع صادراتها الدفاعية إلى دول أخرى، والتي يمكن أن تجلب إيرادات إضافية وتدعم صناعة الدفاع المحلية، يمكن تحقيق ذلك من خلال الحملات التسويقية والاتفاقيات التجارية والشراكات مع البلدان الأخرى وهذا ما تقوم به فعليا في الوقت الراهن بتصدر طائرات بدون الطيار والتي حققت إيرادات عالية جدا للقطاع العسكري التركي

٣. لابد لتركيا ان تستفاد من المساعدات الإنمائية المقدمة لها من خلال تحول تأثيرها السلبي الى إيجابي عبر تعزيز المؤسسات المحلية لضمان استخدام المساعدات بفعالية وكفاءة، فوجود مؤسسات محلية قوية يمكنها توفير الإشراف والإدارة المناسبين لمشاريع المعونة، وبوسع تركيا أن تعمل على تعزيز مؤسساتها، بما في ذلك الوكالات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لضمان استخدام المساعدات على النحو الذي يعزز النمو في الناتج المحلي الاجمالي المستدام، الى جانب محاولة استخدام المعونات لتحفيز الاستثمار الخاص لأنه يمكن أن تساعد المساعدة الإنمائية في تحفيز الاستثمار الخاص من خلال توفير التمويل الأولي أو ضمانات المخاطر لمشاريع القطاع الخاص كما يمكن لتركيا أن تعمل مع شركاء التنمية لتصميم برامج المساعدات التي تعزز الاستثمار الخاص، وخاصة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والزراعة والسياحة.

٤. تتمثل إحدى الطرق الرئيسية للحد من التأثير السلبي للتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في خفض التضخم نفسه. ويمكن تحقيق ذلك من خلال أدوات السياسة النقدية، مثل زيادة أسعار الفائدة، وخفض المعروض النقدي، وتعزيز العملة. ويمكن أن يساعد ذلك في استعادة الثقة في الاقتصاد وتشجيع الاستثمار، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن للتضخم أن يجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة لأنه يقلل من تكلفة السلع المحلية فيما يتعلق بالسلع الأجنبية، ولذلك، فإن تشجيع الصادرات يمكن أن يساعد في تعويض الأثر السلبي للتضخم على الناتج المحلي الإجمالي، يمكن للحكومة التركية أن تنظر في تنفيذ سياسات تشجع الصناعات الموجهة نحو التصدير، مثل الحوافز الضريبية، ودعم الصادرات، وتطوير البنية التحتية.

المصادر والمراجع

العربية:

أشواق. ب. ق. (٢٠١٣). تطور النظام المالي والنمو في الناتج المحلي الاجمالي *Evolution of the financial system and growth in GDP* . ط١. دار الراية. الأردن.

الأمم المتحدة. (٢٠٠٨). بحوث في العلاقة بين المعونة والنمو *Research into the relationship between aid and growth* . تقرير التجارة والتنمية.

الأمين وزكريا. ع.، ع. ب.(١٩٨٣). مبادئ الاقتصاد الكلي *Principles of Macroeconomics* . ج٢. دار المعرفة للنشر والطباعة. الكويت.

باداوه يى. س. ع. خ. (٢٠٢٢). تحليل العلاقة السببية بين عوائد السياحة والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في تركيا للمدة ٢٠٠١/٢٠٢٠ *Analysis of the causal relationship between tourism revenues and GDP growth in Turkey for the period 2001/2020* . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢٠.(٧٤).

https://doi.org/10.31272/IJES2022.74.1

البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨

بن البار. م. (٢٠١٢). دراسة العلاقة بين الواردات والنمو في الناتج المحلي الاجمالي حالة الجزائر للفترة الممتدة بين (١٩٧٠-٢٠٠٩) *Study of the relationship between imports and growth in GDP - the case of Algeria for the period between (1970-2009)*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر

بناني، ف. (٢٠٠٩). السياسة النقدية والنمو في الناتج المحلي الاجمالي – دراسة نظرية – *Monetary policy and growth in GDP - a theoretical study* -. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد بوقرة. بومرداس.

ترقو وبن مريم. م.، م. (٢٠١٨). أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية باستخدام نماذج معطيات Panel *The impact of official development assistance on GDP growth in developing countries using Panel data models*. مجلة الاستراتيجية والتنمية، ٨. (١). ٢٠٤-٢٢٣.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38372

خلف، ف. ح. (٢٠٠٤). التمويل الدولي *International Finance* . مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

سعدون، ع. ذ. (٢٠٢٠). قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام أنموذج ARDL للمدة ١٩٨٠-٢٠١٩ *Measuring and Analyzing the Relationship Between Trade Openness and Economic Growth in Turkey by Using ARDL Model : 1980-2019*. مجلة دراسات إقليمية، ١٤. (٤٥). ٩٩-١٢٠.
https://doi.org/10.33899/regs.2020.165702

العبادي، ر. خ. ع. (٢٠١٨). دور البحث والتطوير في النمو في الناتج المحلي الاجمالي تجارب دولية مختارة مع اشارة الى العراق *The role of research and development in growth in GDP Selected international experiences with reference to Iraq* . اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الادارة والاقتصاد. جامعة كربلاء.

عبد الباقي، هـ. ح. (٢٠٠٧). تقدير الحجم الأمثل للمنح والمعونات الخارجية للاقتصاد القومي بالتطبيق على مملكة البحرين *Estimating the optimal size of grants and foreign aid to the national economy by applying it to the Kingdom of Bahrain* . مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي. القاهرة.

عبد الحفيظ وزواق. ب.، ح. (٢٠١٨). دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا *An analytical study of the experience of economic reform in Turkey*. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، ٣. (٥). ٦٥-٧٩.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/469/3/5/85448

عطية. ع. (٢٠٠٠). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق *Econometrics between theory and practice* . ط٢. الدار الجامعية الاسكندرية.

العنزي، س. ح. ف. (٢٠٠٦). أثر تقلبات سعر الصرف على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية *The impact of exchange rate fluctuations on a number of macroeconomic variables in a number of developing countries*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الموصل.

النجفي ونوفل. س. ت. ، ق. ا. (٢٠٠٠). أثر حصار العراق عمى اقتصاد تركيا: أبعاد واتجاهات *The impact of the Iraq blockade on the blindness of Turkey's economy: dimensions and trends* . مركز الدراسات التركية. جامعة الموصل.
https://www.researchgate.net/publication/326816870_athr_hsar_alraq_ly_aqtsad_trkya_abad_watjahat

نجم وانوار، ر. ع.، س. ا. (٢٠١٤). اثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٢) *The Impact Fluctuations of Exchange Rates on India Economic Growth for the Period (1980-2012)*. مجلة دراسات إقليمية، ١٠. (٣٤).
https://doi.org/10.33899/regs.2014.89092

هلال، ع. ك. (٢٠١٥). الانفاق العسكري وأثره في التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) *Military Expenditure And Effects In Human Development In Iraq for the period (2003-2012)*. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، ١. (٢٠). ٢٤٩-٢٦٧.
https://www.iasj.net/iasj/download/fc24d97e6ba19738

الهيتي ومنجد، ن. ع.، ع. ل. خ. (٢٠٠٧). مقدمة في المالية الدولية *Introduction in International Finance* . دار المناهج للنشر. عمان، الأردن

الوادي وأحمد. م. ح.، ع. ع. (٢٠٠٩). الاقتصاد الكلي *Total Economy*. ط١. دار المسيرة للنشر والطباعة. عمان. الاردن.

المراجع الأجنبية

Aghion, P., Cagé, J., Akcigit, U., & Kerr, W. (2016). "Taxation, Corruption, and Growth", Working Paper, Harvard Business School.

Bick, Alexander, (2003), Threshold Effects of Inflation on Economic Growth in Developing Countries, Department of Economics, Goethe University Frankfurt, Working Paper.

Ekanayake, E. M., & Dasha. C. (2010). The Effect of Foreign Aid on Economic Growth in Developing Countries. *Journal of International Business and Cultural Studies*. 3.
https://www.aabri.com/manuscripts/09359.pdf

Hamuda, A. M., Sulikova, V., Gazda, V., & Horvath, D. (2013), ARDL Investment Model of Tunisia, Theoretical and Applied Economics. *Theoretical and Applied Economics*. XX. (2). 57-68.
http://store.ectap.ro/articole/828.pdf

J Paul Dunne and Mehmet Uye (2009) ,Department of Economics, British University in Egypt and University of The West of England.

Jones, S., Shelley, R.C., Sandra, C., & Thomas, K. (2005), Principles of Taxation for Business and Investment Planning. The MC Graw Hill. Irwin Company.

Majid, M. S. A. (2008). Dose Financial Development Matter for Economic Growth in Malaysia an ARDL Bound Testing Approach. *Journal of Economic Cooperation.* 29. 1. 61-82.
https://jecd.sesric.org/pdf.php?file=ART07100103-2.pdf

Dunne, J. P., & Tian, N. (2013). Military Expenditure and Economic Growth: A Survey. *The Economics of Peace and Security Journal*, 8. 1. 5-11.
http://dx.doi.org/10.15355/epsj.8.1.5

Pollin, R. & Zhu, A. (2006). Inflation and Economic Growth: A Cross-Country Nonlinear Analysis, *Journal of Post Keynesian Economics*, 28:4, 593-614, https://doi.org/10.2753/PKE0160-3477280404

Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2001), Macroeconomics, Seventeenth Edition. Mc Gram–Hill Companies. Irwin. New York. USA.
https://www.amazon.com/Macroeconomics-17th-Samuelson/dp/0072314893

Korkmaz, S. (2015). The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment in Mediterranean Countries. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5. 1. 273-280.
https://econjournals.com/index.php/ijefi/article/view/1056/pdf

Rahman, T. & Siddiqui, D. A. (2017), The Effect of Military Spending on Economic Growth in The Presence of Arms Trade: A Global Analysis. Karachi University Business School. University of Karachi. Pakistan.

Word Bank, Global Development Finance. (2023). Data and Statistics. World Bank Indicators. Washington D.C, U.S.A.